مسائل المنهج في الكتابة التاريخية العربية

حتى نهاية القرن الثالث الهجري (*)

د. ابراهيم بيضون (**)

شكّل تدوين القرآن الكريم، عنصراً أساسياً في تطور الوعي التاريخي عند المسلمين، حيث عبّر هذا القرارُ الهام عن أزمة الذاكرة العربية التي ثقُلت بالأحداث الكبيرة، وفقدت صفاءها المألوف، ذلك الذي تمتعت به في مرحلةٍ سابقة على الإسلام، لها آفاقُها الفكرية والاجتماعية الضيّقة. فقد أصبحت الذاكرة من هذا المنطلق جزءاً من الماضي، ملحقةً بالموروث القبلي، وما يختزنه من معلقات وأشعار ولوائح أنساب مطوّلة، تشابكت فروعها وضعُفت أصولها على مرّ الزمن، بينما القرآن مدوناً ارتبط بالدولة والتحولات الجديدة في المجتمع. ولذلك فإن النظرية القائلة بأن التاريخ العربي هو محصلة الذاكرة القوية وربّما «الخارقة» التي حفظت تراث العهود الأولى من الإسلام، فضلاً عن تفاصيل غير منظمة من العهود الماضية، قد لا تعبّر كثيراً عن الحقيقة التي جعلت التاريخ أكثر ارتباطاً بالموروث الجديد، لا سيما الحديث النبوي الذي يمكن اعتباره العنصر الثاني البارز في الكتابة التاريخية العربية.

فقد كانت شخصية النبي محمد (صلعم) منذ البدء، محور اهتمام المؤرخين الأوائل وحافزهم للكتابة التاريخية التي انطلقت من السيرة وتطورت أغراضها في عهود الخلفاء بعد أن طغى الحدث على الشخصية التي أخذت تبهتُ أمام الشخصيات السابقة المتألقة والمنجزات الكبيرة المرتبطة بها.

وهكذا فإن الذاكرة التي لم تستوعب القرآن تماماً، لم تعد قادرةً على الاحاطة بالتفاصيل الواسعة في الإسلام، فكيف بالأخبار القديمة التي بدت عامة أو غائمة فضلاً عن الإبهام المحيط بها، والأساطير الجانحة إليها، وكل ما يجعلها مختلفة اختلافاً كبيراً عن الأخبار الإسلامية.

(*) قُدِّم هذا البحث في ندوة طرابلس (ليبيا) المنعقدة في العاشر من تشرين الأول 1987 بعنوان «نحو رؤية قومية لكتابة التاريخ العربي».

(**) أستاذ التاريخ الاسلامي في الجامعة اللبنانية.

وثمة من سوّغ هذه الثغرة في التاريخ السابق على الإسلام، بأنه تجاهلٌ للماضي أكثر مما هو جهلٌ به، لا سيما المستشرق مارغليوت الذي ينطلق من الحديث الشريف، بأن «الإسلام يجُبّ ما قبله»[1]، مما يفترض، وفقاً لهذا الرأي، نسيان الماضي وعدم الرجوع إليه[2]. ولعل هذه النظرية قد لا تتوافق مع الحديث السابق الذي يشيرُ إلى النظام في محتواه الديني في المقام الأول، وليس إلى التراث الذي بقيت معالمُ كثيرة منه متصلةً بالإسلام، بدءاً من الموقع المعنوي لمكة (الحج) وقيادة قريش للدولة الجديدة و«التآلف» الذي حلّ محل «التكافل»، وانتهاءً بالصيغ الاجتماعية التي خضع بعضها للتعديل أكثر من التغيير، لا سيما الصيغة القبلية التي كان من الصعب إلغاؤها التام في ذلك الحين.

إن قوة الذاكرة التي اشتهر بها العرب وأعطت لصاحبها امتيازاً على غرار ما تميّز به الذهبي أو الطبري في القرن الثالث، لم يعد التوكؤ عليها وحدها ممكناً حتى ذلك الوقت، مما كان سبباً في اتجاه العرب إلى التدوين قبل هذا القرن، بعد تباعد المسافة بين الحدث ورواته، وما يشكّل ذلك من إضعاف له برغم الحرْص على توثيق السند والرجوع إلى المصدر. وقد أورد الذهبي في هذا السياق، أن التدوين بدأ في حوالى منتصف القرن الثاني، محدّداً السنة الثالثة والأربعين بعد المائة، بأنها السنة التي شرع فيها علماء الإسلام في تدوين الحديث والفقه والتفسير[3]. على أن الذهبي برغم تحديده السابق، لم ينفِ وجود الكتابة التاريخية قبل هذه السنة، ولكنها أخذت تشيع وتأخذ تدريجاً مكان الذاكرة، حيث «كثُر تدوين العلم وتبويبُه ودُوّنت كتبُ العربية واللغة والتاريخ وأيام الناس»[4]، بعد أن كان «الأئمة يتكلمون من حفظهم أو يروون العلمَ من صحفٍ صحيحة غير مرئية»[5]، لكنها ليست قيد التداول، بل من ضمن التراث الشخصي.

وثمة من ردّ تأخّر الكتابة، إلى الحذر من انتحال الأحاديث والأخبار، حيث أورد مارغليوت مثالاً على ذلك كتاب المختار الثقفي المنتحل باسم محمد بن الحنفية، والذي كشفه الفقيه الكوفي «الشعبي»[6]. والواقع أن الذي شكك في صحة هذا الكتاب هو ابراهيم بن مالك الأشتر، بعد أن حمله إليه الشعبي لاقناعه بتأييد المختار، من غير أن يحوز الأخير ثقة الاثنين القائد والفقيه[7]. ولكن الظروف السياسية كانت ملائمة برأي الشعبي لحركةٍ ضد الأمويين، تلك التي تزعمها المختار، وكان من غير الممكن تنفيذها دون تأييد ابن الأشتر ودعمه. ولم يطل الأمر حتى تحوّل الشك إلى يقين إزاء هذه الحركة وصاحبها الذي سقط بمثل السرعة التي صعد بها إلى السلطة، بعد تخلّي القائد الكوفي عنه، وانضمامه إلى مصعب بن الزبير[8]. ولعل ما يمكن استنتاجه من هذه الحادثة أن لجوء المختار إلى استقطاب الكوفيين عبر رسالة مكتوبةنسبها لابن الحنفية، كوسيلة أكثر تعبيراً عن الغرض من الرواية الشفهية التي رآها المختار غير كافيةٍ للإقناع في مهمته الصعبة، يعتبر دلالة على انتشار الكتابة إلى درجة التداول بها في الرسائل الخاصة والعامة في ذلك الوقت.

وإذا كان التحوّل إلى الكتابة قد تأخر حتى القرن الثاني، حسب رواية الذهبي، فإن ذلك لا يعني انها لم تكن موجودة قبل ذلك، وبالتالي فإن القول الرافض لأي كتاب مدوّنٍ غير القرآن، أمرٌ خاضع للنقاش، حيث كانت الدولة، على انهماكها بالأمور السياسية، والعسكرية وربما انصرافها عن التدوين الذي تطلّب شروطاً لم تكن قد نضجتْ بعد على الصعيد الفكري، تستخدم في بدايتها الرسائل والتقارير المكتوبة لتنظيم شؤونها المختلفة، على غرار ما قام به عمر بن الخطاب في تأسيس ديوان الجند[9] ومعاوية بن أبي سفيان في تأسيس ديوان الخاتم[10]

الذي كانت تُحفظ فيه نسخٌ للكتب الصادرة عن الخليفة.

ومن هذا المنظور يجب التمييز بين الكتابة والتدوين الذي تأخّر مع تأخّر الكتابة التاريخية حتى القرن الثاني، مما يفسّر خلو العهدين الراشدي والأموي من المصنفات البارزة، سواءً كانت مرويةً أم مكتوبة، باستثناء ما نسب للقاضيين اليمنيين، عبيد بن شرْبة ووهب بن منبّه، مؤرخ المروانيين ابن شهاب الزّهري[11]. ولعل تعثّر الكتابة في العهد الأموي، مرتبطٌ بالتكوين الاجتماعي للدولة، ومن ثمّ بانهماكها في الشأنين الداخلي والتوسعي، وما رافق ذلك من تفجير للوضع القبلي وانتشار للعصبية في شرايين المجتمع الذي ساده التوتر وعادت إليه وقائع «الأيام» بالضراوة نفسها وربما أكثر شدّة من «الأيام» التي قامت بين القبائل العربية قبل الإسلام. وفي ضوء المعادلة القبلية التي تورّط فيها الخلفاء الأمويون، وأسهم في اضطرابها شعراء العصر، فقد استعاد الشعر بريقه أيضاً، واتخذ مكانةً لم يبلغْها في العهد النبوي أو العهد الراشدي، وقد يجوز القول هنا، أن الشعر واكب المجتمع الأموي، لا سيما الصراعات الداخلية، واستأثر باهتمام السلطة والناس معاً، مما جعله متقدماً على العلوم الدينية، ومختزناً كمصدرٍ تاريخي الكثير من التفاصيل السياسية والعسكرية والاجتماعية. كما ترافق الشعر بما يمتاز به من ديباجة وإيقاع وقدرة على شحن العواطف، مع السياسة في العهد الأموي، فضلاً عن ترافقه مع الذاكرة التي استوعبت كثيراً من الشعر السابق على الإسلام، وذلك لسهولة حفظه وسرعة انتقاله بين الناس.

ولكن على الرغم من تقدم الشعر على العلوم والفنون الأخرى، فإن ذلك لا يعني الانصراف التام عنها، إلى درجة نسلّم فيها بأنّ هذا العهد كان عقبة أمام العلم ورجاله الذين ربما سقط الكثيرون منهم في وقعة «الحرة» في المدينة[12]، كذلك يصعب التسليم بمنطق التحوّل المفاجىء نحو العلم وتدوين مصنفاته بعد قيام الدولة العباسية، دون أن تكون هذه المرحلة مسبوقة بمرحلة اختمار سابقة، أرهص لها العهد الأموي، حيث كان للمدينة التي نعمت بمناخ اجتماعي وفكري ملائم في النصف الثاني من هذا العهد، اسهامها الرئيسي في هذا المجال، مما جعلها تمثل إحدى أبرز مدرستين فكريتين في الإسلام.

ولعل الزهري (ت 124 هـ) يمثل المرحلة الأولى من التدوين التاريخي، المسبوقة بمرحلة البواكير، التي تُنسب لعبيد بن شربة فيما كتبه عن تاريخ اليمن بناء على طلب معاوية[13] وعبد الله بن عباس الذي كان يُرى «ومعه ألواح يكتب عليها عن أبي رافع شيئاً من فعل رسول الله (ص)»[14]. ولكن الكتابة التاريخية اتخذت طابعاً أكثر منهجية على يد الزهري الذي يعتبر من أقطاب مدرسة المدينة ورائد كتابة السيرة المدوّنة. مورداً التفاصيل من أخبار الرسول التي استقاها في الغالب عن الحديث وجاءت متحررة أو تكاد من الطابع القصصي»[15]. وقد قيل في الزهري: «ما أرى أحداً جمع بعد رسول الله (ص) ما جمع ابن شهاب»[16]، كما قيل بأنه «كان دائماً يدور على مشايخ الحديث ومعه ألواح يكتب عنهم فيها الحديث، حتى صار أعلم الناس في زمانه»[17].

ويعتبر الزُهْري في الواقع مع آخرين من جيله، المؤسسين لعلم التاريخ عند العرب المسلمين، وإن لم يكونوا من رواده، حيث كانت ثمة محاولات سابقة قام بها جيل آخر، ولكن دون أن يترك من التأثير في هذا المجال ما كان للزُهري بصورة خاصة. ذلك أن عمله لم يقتصر فقط على الجمع، وإنما لجأ إلى ترتيب مادته وتبويبها[18]، مشكّلاً اسهامه هذا محطةً بارزة في تطور هذا العلم، ستعقبها محطةٌ أخرى هامة على يد تلميذه ابن اسحق، أشهر كتاب السيرة النبوية، ولعل في طليعة الذين أخذ عنهم الزهري عبد الله بن عباس (ت 68 هـ) وأبان بن عثمان (ت حوالى 95هـ)

وعروة بن الزبير (ت 95هـ) ووهب بن منبه (ت 114هـ) وآخرون[19]، ممن يمكن اعتبارهم «مؤرخي» القرن الأول الهجري. وقد انصّب اهتمام معظمهم على السيرة والمغازي، انطلاقاً من معاصرة بعضهم للنبي واقترابهم من الأحداث السياسية الهامة، ومن الحاجة لمعرفة سيرةالأوائل من أهل الحرب، في وقت كان المسلمون لا يزالون في مواجهة الترك في المشرق والبيزنطيين في الشام، كما أنه كانت هنالك وجهات نظر مختلفة في التعامل مع الأرض المفتوحة، وكان يهمهم معرفة توجه النبي والصحابة من بعده في هذا الشأن؛ أما السلطة المركزية بالشام، فكانت تريد اعتبار الأرض المفتوحة كلها صوافي وخراجاً مؤبدين، وأما الفاتحون وابناؤهم وخصوم الأمويين، فكانوا يريدون انتزاع الحق بتملك الأرض التي فتحوها أو فتحها آباؤهم أو منع الأمويين من تملكها، بينما كان هدف المسلمين الجدد تحويل أرضهم الخراجية إلى عُشرية، على غرار ما كان العرب المسلمون يؤدونه عن أرضهم في الحجاز وشبه الجزيرة عامة.

أما جيل الزهري فهو جيل القرن الثاني، حيث كان من أعلامه أيضاً شرحبيل بن سعد (ت 113) الذي ينظر إليه كمؤسس لعلم الطبقات في التاريخ الإسلامي[20]، وعاصم بن عمر بن قتادة (ت 120) وعبد الله بن أبي بكر بن حزم (ت حوالى 130)[21] وقد جاءت بعد الزهري كوكبة من المؤرخين في طليعتهم، تلميذه موسى بن عقبة (ت 141) الذي كتب في المغازي[22]، فضلاً عن تلميذه الشهير محمد بن إسحق (ت 151)، أحد اعلام مدرسة المدينة التي ولد فيها وتلقى علومه، ومن ثمّ وضع سيرته التي عرفت بسيرة ابن هشام، بعد أن قام بتهذيبها، وحذف الكثير من حكايات قسمها الأول، بينما الأصل ظلّ مفقوداً، باستثناء قطعة تمّ العثور عليها مؤخراً في المغرب (فاس)[23].

ولعل أهمية هذه المرحلة التي اقترنت بالتدوين التاريخي، انها لم تقتصر على السيرة، حيث كان الباعث الأساسي لكتابها الكبار الذين أرسوا مداميك علم التاريخ عند العرب المسلمين، وإنما تفرّعت اهتماماتها وتشعّبت موضوعاتها بين السيرة والمغازي والمواقع والأنساب والمثالب والادارة والقضاء وأخبار الخلفاء والولاة والقادة والشعراء والفقهاء، إلى آخر ذلك من العناوين البارزة والثانوية في القرن الأول للهجرة. ومن أشهر هؤلاء أبو مخنف (ت 157 هـ) الذي اتخذت رواياته حضوراً لافتاً في تاريخ الطبري، وإن كان أقل تشدداً في استخدام الإسناد من الأخير[24]. وقد نُسب إليه أكثر من ثلاثين كتاباً في شتى المواضيع[25]، لا سيما المتصلة بشؤون العراق، حيث وُلد وعاش في الكوفة، ومن ثمّ نشأ متأثراً إلى حدٍّ ما بأجوائها المعادية للدولة الأموية. ويعتبر أبو مخنف أحد أعمدة المدرسة الكوفية (العراقية) التي ترعرعت تحت راية المعارضة، واتخذت سمةً أكثر حركية من مدرسة المدينة المحافظة، حيث سُمي أصحابها بأهل الرأي، مقابل أهل الحديث أصحاب الأخيرة. وكان من الطبيعي أن تمتاز الأولى بالتنوع الذي تجلى مع مؤرخ (إخباري) آخر معاصر لأبي مخنف، هو عوانة بن الحكم الكلبي (ت 147 أو 148)، الذي وُصف بأنه أموي الهوى أو بالتحديد عثماني النزعة[26]، مما جعله أكثر اهتماماً بأخبار الأمويين حلفاء قومه بني كلب، وأكثر تعاطفاً معهم، كما انعكس هذا التنوع على إخباري كوفي ثالث من تميم التي قادت الحركة الخوارجية في عهدها الأول، هو سيف بن عمر (ت حوالى 180 هـ) الذي اهتم بأخبار الفتنة ووقعة الجمل بصورة خاصة، وذلك من النظرة العراقية وربما التميمية، حيث استقى على الأرجح معلومات من روايات قبيلته[27]. ويأتي في هذا السياق أيضاً، الإخباري الكوفي أيضاً نصر بن مزاحم (ت 212) صاحب الكتاب المعروف (وقعة صفين)،

وقد جاء اهتمامه بأخبار علي والحسين وبعض القيادات الشيعية في الكوفة، مؤكداً ميله العلوي الواضح، ولكن ذلك لم يقلل من أهمية أخباره، ومن الموضوعية التي تجلت في نقده.

لقد كان هؤلاء الأخباريون، على قدر كبير من الوعي التاريخي والثقافة التاريخية الواسعة، فضلاً عن الموضوعية التي سادت أخبارهم بصورة عامة، برغم ما قيل عن ميولٍ سياسية لهم كان من الصعب الخروج منها تماماً في ذلك الوقت؛ ولكنهم، منهجياً، كانوا على شيء من التسامح في استخدام الإسناد، مما جعلهم هدفاً للنقد من جانب بعض الفقهاء الذين تعاطوا بكثير من التزمت مع هذه المسألة على أن ذلك يمكن أن يجسَّد، من منظور آخر، الصورة الفكرية لمدرسة الكوفة التي قطعت شوطاً في تطور المنهج التاريخي، متزامناً مع تقدم الرواية المكتوبة على الرواية الشفهية، دون أن تصبح العودة بالتسلسل إلى مصادر الأخيرة، مسألة ضرورية للمؤرخ (الإخباري) في ذلك الوقت، بعد أن باتت تفاصيل الرواية وأبعادُها معروفة وقيد التداول. ومن هنا فإن الإسناد لم يعد مجدياً للرواية، بقدر ما كانت هنالك أهميةٌ للنقد التاريخي الذي سار فيه شوطاً بارزاً المدائني (ت 225) الأكثر دقة وموضوعية[28] بين مؤرخي تلك المرحلة. وقد عرف بهذا الاسم بسبب نشأته في المدائن، على الرغم من ولادته في البصرة، وقضاء الفترة الأخيرة من حياته في بغداد، حيث نال موقعاً بارزاً في حياتها الثقافية والاجتماعية. كما عُرف بأنه أكثر هؤلاء الإخباريين غزارة في إنتاجه الذي اندرج ما بين أخبار النبي وقريش والمنافقين والخلفاء وما بين الأحداث الرئيسة في الإسلام الأول، مثل الردة، والجمل والخوارج والفتوح والأنساب، فضلاً عمّا يسميه مرغليوت بالتأريخ الشعري[29]، حيث كانت للمدائني فرادة في هذا الباب، بالمقارنة مع جيله من مؤرخي القرن الثاني. وقد مثّل المدائني فوق ذلك مرحلة هامة في تطور المنهج التاريخي، متأثراً بالأسلوب النقدي للمحدّثين، مما جعل أخباره موثقة، ومصدراً بارزاً لدى المؤرخين من بعده، لا سيما الطبري الذي احتلَّ المدائني موقعاً هاماً في رواياته[30].

وتأخذ هذه المدرسة منحى تطورياً لافتاً في المضمون الذي أصبح أكثر تحديداً مع ابن الكلبي (الأب)[31]، ممحوراً اهتمامه حول الأنساب، ربما بتأثير من الدور البارز الذي كان لقبيلته في الشام، وانتهى سياسياً مع نهاية الدولة الأموية. وعلى الرغم من اهتمام ابن الكلبي في هذا المجال، وتخصصه ـ إذا جاز التعبير ـ بعلم النسب، فإنه لم يتحول من الطور الاخباري إلى الطور التأريخي، ولم تُعرف له آثارٌ كتابيةٌ أخرى، وإن كان قد أسهم في وضع هذا الفرع من التاريخ، ومهَّد لظهور أعلام كبار فيه، من أمثال أبي اليقظان النسابة[32] ومصعب الزبيري وابن حبيب وابن سعد والبلاذري وغيرهم. كما مهَّد لظهور مؤرخ كبير في بيته، هو ابنه هشام بن محمد الكلبي (ت 204 هـ) الذي يعتبر نداً للمدائني في غزارة انتاجه وتنوع موضوعاته ما بين الأحلاف والألقاب والمثالب وأخبار اليمن، وما بين أخبار الخلفاء والأمصار والبلدان والأنساب، لا سيما كتابه الشهير جمهرة النسب. وهكذا فإن أبرز سمات المدرسة العراقية في هذا القرن (الثاني)، التنوع في المضمون الذي اتسعت دائرته لتشمل تفاصيل واسعة عن تاريخ العرب قبل الإسلام، وعن بلدانهم وأمصارهم وأحوالهم وأنسابهم بعده، فضلاً عن أخبار النبي والخلفاء والفتوح والصراعات السياسية التي دارت في العهد الأموي، كما اتسمت منهجياً بالتحوّل من الرواية إلى التأليف وتوثيق السند على طريقة المحدّثين، حيث تبلور هذا المنهج في أعمال مؤرخي القرن الثالث، واتسمت هذه المدرسة أيضاً، ببروز الخلفيّة السياسية للمؤرخ، الذي كان أكثر قرباً من

الحديث، وأكثر تأثراً بأجواء الصراعات الحادة بين الأمويين وخصومهم من الشيعة والزبيريين والخوارج. لذلك ينبغي التدقيق في أخبار هذه المرحلة التي لم تخلُ أخبارها من تعاطف مع هذا الاتجاه السياسي أو ذاك، لا سيما الاتجاه المناوىء للدولة الأموية، حيث ينتمي هؤلاء المؤرخون إلى المدرسة العراقية التي كانت قاعدتها في الكوفة، بؤرة المعارضة الأولى لهذه الدولة.

وإذا انتقلنا إلى المدرسة الثانية البارزة في التاريخ الاسلامي، وهي المدرسة الحجازية التي كان مركزها الأساسي في المدينة، سنجد إضافة إلى المؤرخ المخضرم الزُهْري، الذي عاصر النصف الثاني من القرن الأول والربع الأول من القرن الثاني، فريقاً آخر من المؤرخين، في طليعتهم محمد بن إسحق المطلبي، الذي وُصف بأنه عمودُ هذه المدرسة[33]، من خلال كتابه الرائد في السيرة، برغم إهماله أحياناً التدقيق في السند، وما انطوى عليه من تعاطف مع خصوم الدولة الأموية، شأن معظم المؤرخين الحجازيين الذين انعكست عليهم بصورة متفاوتة محنةُ المدينة في أعقاب «الحرة». وثمة مؤرخ يمكن إدراجه بين أقطاب هذه المدرسة، هو أبو معشر السندي (ت 170 هـ) الذي عاش ردحاً من حياته في المدينة وآخر في بغداد، واهتَمّ، شأن معاصره ابن اسحق، بالسيرة النبوية، لا سيما الأخبار المتعلقة بالمغازي التي صنفته مؤرخاً رائداً في التاريخ الإسلامي.

على أن أبرز مؤرخي المدرسة الحجازية، هو محمد بن عمر بن واقد، المعروف بالواقدي (ت 207هـ) الذي نُسبت إليه عدةُ كتب[34]، في طليعتها «كتابُ المغازي» الشهير ويعتبر هذا الكتاب من أوسع الكتب في هذا المجال تفصيلاً وأكثرها دقةً وتنظيماً، وحرصاً على السند الذي اكتسبه من ضلوعه في علم الحديث، وأخذه له عن أئمته الكبار من أمثال مالك وسفيان الثوري[35]. وقد نُسب للواقدي أيضاً كتاب «فتوح الشام»، الذي جاء برغم الشك بنسبته إليه، ثمرة اهتمامه بهذا المجال، متخذاً لديه ذلك نوعاً من التخصص، ومشكّلاً تركيزُه على الموضوع وابتعاده عن المقدمات الطويلة والتفاصيل الخارجة على نقطة البحث، خطوةً هامة في منهجية التاريخ الإسلامي، لا سيما في توحيد السند لعدة روايات (الاسناد الجمعي) والتدقيق في الأماكن ومواقعها، فضلاً عن الموضوعية التي اتسمت بها أخباره، وكذلك الإخفاء بشكل بارع لميله السياسي الذي اختُلف في تحديده، إذا كان من أنصار «العلوية» أم الزبيرية. وقد أخذ عنه الطبري رواياته الحجازية، مثل أحداث الفتنة وثورة المدينة وحركة ابن الزبير، كما أخذ عنه أخباراً تتعلق بأوضاع الادارة الأموية في الحجاز، كأسماء الولاة وأمراء الحج[36] وغيرها من أمور هامة، قد لا نجدها لدى مؤرّخ آخر في تلك المرحلة.

كان هؤلاء أبرز مؤرخي المدرسة الحجازية، التي كانت لها ظروفُها ومعطياتُها الخاصة فضلاً عن مؤثراتها الاجتماعية والسياسية المختلفة. فقد كانت المدينة بشكل عام، في منتصف المسافة بين دمشق والكوفة، أو بين السلطة والمعارضة، مما جعل مؤرخيها، برغم معارضتهم الضمنية للحكم الأموي، أقلَّ تحاملاً عليها من مؤرخي الكوفة، لا سيما وأن السلطة فيها كانت شبه مباشرة، بعد تولي بني العاص مسؤوليتها طوال العهد السفياني. ومن ناحية أخرى فإنَّ الوضع الاجتماعي وغياب المواقف الحاسمة عن رموزها وارتضائها بأن تبقى على نفس المسافة من الحكم والمعارضة، هذه العوامل كلها أسهمت في تكوينها الفكري المحافظ، وتفادي الوقوع في خندق المواجهة أو التحزّب العلني. ولا شك أن هنالك علاقة بين روّاد هذه المدرسة وبين الموضوعات التي ألّفوا فيها، حيث تمحورت في الغالب حول سيرة الرسول ومغازيه وأخبار الخلفاء الأوائل، وغير ذلك مما شهدته المدينة على أرضها، أو كان لها تأثير في قراره. وإذا انتقلنا إلى

المنهج فإنه تأثر شأن الموضوع، بالمناخ الاجتماعي الفكري السائد حينذاك في المدينة، التي ظلت نحو قرنين مرجع المسلمين في شؤونهم الدينية، ومقر محدثيهم وفقهائهم الكبار وأئمتهم من أمثال: ابن عباس الحسن بن علي والحسين بن علي والباقر والصادق وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وأبان بن عثمان وشرحبيل بن سعد، والزهري وأبي بكر بن عبد الرحمن وحتى مالك بن أنس، وغيرهم ممن برزوا أساساً كمحدثين، واهتموا من المنطلق نفسه بأخبار الرسول والدولة الإسلامية الأولى. وكان من الطبيعي أن ينعكس المنهج «الحديثي» على أعمال هؤلاء، الذين طغت لدى بعضهم صفةُ المحدث والفقيه على المؤرخ، مثل سعيد بن المسيب وأبان بن عثمان، بحيث جاءت مختلفة عن أعمال مؤرخي المدرسة العراقية.

وهكذا، فإنَّ القرن الثاني، أرسى قواعد علم التاريخ العربي الإسلامي، حيث التطوُّر المنهجي الهام الذي طرأ عليه، كعلم بدأ يتخذ استقلاليَّته عن الحديث، ولكن دون إهمال السند الذي أعطى للروايات التاريخية في ذلك الوقت الكثير من الثقة التي اتخذها الحديث، لا سيما أن معظم المؤرخين، في هذا القرن، كتبوا في التاريخ انطلاقاً من الاهتمام بالحديث، جمعاً أو كتابةً، بحيث حدث تداخل واضحٌ بين العلمين، كما سيكون التأريخ مديناً للحديث في النشأة والمنهج والغاية؛ وقد ظلَّ هذا التداخل وثيقاً خلال عدة قرون، استطاع بعدها التأريخ الخروج من دائرة الحديث والاستقلال عنه.

ولعل مرحلة القرن الثالث الهجري، كانت المرحلة ـ المنعطف في «تكوين»[37] علم التاريخ حيث شهدت ما سمي بالمؤرخين الكبار[38]، الذين نالوا شهرة واسعة في الحديث والتأريخ معاً، وأصبحت مؤلفاتهم المصدر الرئيسيَّ لأحداث القرون الثلاثة الأولى من التاريخ الإسلامي. وثمة ما يمكن التوقفُ عنده في هذه المرحلة، هو تقلص دور المدرسة الحجازية في أعقاب ثورة محمد النفس الزكية، وما أدت إليه من توتر في العلاقة بين المدينة والخلافة العباسية. وفي المقابل استطاعت العاصمة الجديدة (بغداد)، بما توفر لها من مناخ اجتماعي وثقافي فريد، استقطاب العلماء والشعراء من كل صوب، مشكِّلةً مقرَّ المدرسة الجديدة الزاهية التي أنجبت المؤرخين الكبار في ذلك العصر، وفي مقدمة هؤلاء، يأتي الزبير بن بكار (ت 256 هـ)، المتحدّر من الأسرة الزبيرية الشهيرة، التي تحدّر منها أيضاً عروة بن الزبير، أحد كُتّاب السيرة النبوية، وكذلك مصعب بن عبد الله الزبيري الذي كتب في الأنساب، حيث انتقل الاهتمام بهذا المجال إلى الزبير بن بكار الذي ألَّف كتاباً في «نسب قريش وأخبارها»، ولكن شهرة هذا المؤرخ كانت أكثر ارتباطاً بكتابه المعروف «الأخبار الموفقيات»، الذي وضعه تكريماً للموفق ابن الخليفة المتوكل، حيث عاش مقرَّباً منه في بغداد، قبل تعيينه قاضياً بمكة في أواخر حياته[39]. والكتاب، كما يبدو من اسمه، عبارةٌ عن أخبار متناثرة غير منتظمة زمنياً، ولكنها متنوعةُ الاهتمام، ما بين الأدب والتاريخ والسياسة والإدارة والحرب والاجتماع، مما يعطيه صفةً لم تتمتع بها المصادر الأخرى التي غلب عليها التاريخ السياسي.

ويلتقي مع «الأخبار الموفقيات» من حيث المنهج الإخباري، كتابُ نفيس لخليفة بن خياط العصفري (ت 240 هـ)، يحمل اسم صاحبه، ولكنه يختلف عنه في التنظيم وتسلسل الأحداث من سنة إلى أخرى، معتمداً الطريقة الحولية، حيث يعتبر ابنُ خياط أحد روادها الأوائل، تلك التي اعتمدها الطبري في تاريخه المطوّل. ولعل ما يميز هذا الكتاب، تلك اللوائح المفصلة بأسماء الولاة والقضاة وأمراء الحج وأصحاب بيوت المال والشرطة في عهد كل خليفة، فضلاً عن أسماء القتلى في المواقع الكبرى وتصنيفها تبعاً للانتماء

القبلي. كما يكتسب أيضاً أهمية في التاريخ الاداري والمالي، تضاف إلى أهميته كمصدر بارز في التاريخ السياسي.

ويندرج بين الاعلام المؤرخين في هذا القرن، ابن قتيبة الدينوري (ت 270 هـ)، وإن كان أقلّ أثاراً في التاريخ منه في الحديث واللغة والأدب والشعر، حيث نُسب إليه ما يزيد على الأربعين كتاباً في هذا المجال[40]. أما في التاريخ، فمن أبرز كتبه «عيون الأخبار» و«المعارف»، فضلاً عن كتاب ينسب له مع كثير من الشك هو «الامامة والسياسة». أما الأول، فهو مصنف في عشرة أبواب ومندرج فيما يمكن أن نسميه أدب السلطة، دون أن يتضمن سوى القليل من التاريخ، والكتابُ الثاني (المعارف)، أكثرُ اندراجاً بين المصنفات التاريخية، مع نزعةٍ إلى الاختصار، حيث يلقي الضوء على معلومات تتصل بعهد النبي والأنساب والفرق، وأخبار عن الولاة والأشراف والملوك الغابرين، وعن الحديث والشعر وغير ذلك من معلومات تفيد المؤرخ، ولكنها لا تشكّلُ مصدراً هاماً له.

ولعل أهمية هذا الكتاب، تنطوي على منهجه النقدي أكثر مما تنطوي على أهميته التأريخية، سواء في العودة المباشرة إلى المصادر الدينية القديمة، أو في نقد المادة ومصدرها، أو في نقد بعض الشخصيات التي يتعرض لها. أما الكتابُ الأخير المنسوب له (الامامة والسياسة)، فهو منهجياً أدنى مستوى من كتابيه السابقين، حيث المعلومات التاريخية الواردة فيه، ليست لها تلك الأهمية أو الفرادة، وإنما هي عبارةٌ عن معلوماتٍ عامة مترددة في ثنايا مصادر القرن الثالث، بما فيها تلك التي تتصل بخلفيات بعض الأحداث السياسية والاقتصادية[41]. وقد رُجِّح أن صاحب الكتاب الحقيقي، أقربُ إلى أن يكون من أهل المغرب أو الأندلس، لما يوردُه من معلوماتٍ عن هذه المنطقة، قد لا تكونُ متوافرة لدى أهل المشرق[42].

ومن الناحية المنهجية يقطع «مارغليوت»، بأن مستوى الكتاب أدنى بكثير من مستوى صاحبه المنسوب له، مستبعداً أن يكون ما تخلله من أخطاء يقع فيه ابن قتيبة[43]، وكذلك سوَّغ شاكر مصطفى الشك في هذه المسألة معتمداً على عدة قرائن[44]، اضعفت العلاقة بين الكتاب وابن قتيبة ولكن دون أن يقطع الشك هذه العلاقة. على أن الكتاب لا يخلو من أهمية لدى المؤرخين، الذين ما انفكوا يعودون إلى أخباره، التي لم يقلل من شأنها أنها غير موثقة، وفقاً للمنهج المتداول في ذلك الحين.

والواقع أن ما حققه هؤلاء المؤرخون الثلاثة الذين عاشوا في النصف الأول من القرن الثالث، لا يمثل على أهميته نموذجاً لنتاج المرحلة، حيث شهد النصف الثاني من القرن نقلة غير عادية في تطور علم التاريخ ومنهجه، سواء في التحرر من التبعية للحديث، أو في الاعتماد على مصادر شتى، لم تعد مستقاة بالضرورة من الرواية الشفهية، وانما أصبح من الأمور المألوفة في ذلك الوقت، الاعتماد على مصادر كتابية من نتاج القرن السابق، وعلى ما كان يتناقل شفاهاً أو كتابة من أخبار الماضي السحيق، فقد أصبح من العسير على الذاكرة وحدها، أن تختزن أخبار الأمم والشعوب والقبائل، على النحو الذي تضمنته المقدمات الطويلة، لمصنفات تلك المرحلة.

وأصبح من المألوف أيضاً، أن يعمد المؤرخ إلى التجوال، ليس طلباً للعلم في الحواضر الشهيرة فحسب، ولكن تلمساً للحقيقة التاريخية من منابعها، كما فعل البلاذري، في سياق التعرض لمسألة الجراجمة، حيث تتردد عنده عبارات مثل: «حدثني مشايخ أهل انطاكية»[45]، أو «حدثني محمد بن سهم الأنطاكي»[46]، أو «حدثني بعضُ من أثق بهم من الكتّاب»[47] إلى آخر ذلك من عبارات تَنُمُّ عن دقةِ المؤرخ، وتعبّر عن حرصه الشديد على تتبع المصادر القريبة من الحدث، فضلاً عن دراسة ظروفه

الجغرافية والاجتماعية، من خلال الرحلات التي دأب على القيام بها مؤرخو هذا القرن.

ومن ناحية ثانية، فإن ما أوتيه بعضهم من ثقافة جغرافية، لا سيما «اليعقوبي» الذي وضع كتاباً قيماً في «البلدان» إلى جانب «تاريخه» المعروف، قد جعل مروياتهم أكثر واقعية من أسلافهم، وبالتالي أكثر تخلصاً من الأساطير، بعد أن قلّ الاعتماد على السماع، وما يصاحبه عادة من مبالغات تصبح غير مقبولةٍ أمام المرئيات أو الحقائق المهمة والمأخوذة من مصادرها المباشرة والقريبة. كذلك فإنّ الرواية الواحدة التي سيطرت أو كادت على أعمال المؤرخين السابقين، لم تعد لها تلك الهيمنة في أعمال تلك الفترة، وإنما أصبح النص موضع نقاش بصورة غير مباشرة، من خلال عدة روايات يطرحها المؤرخ في سياق الحدث نفسه، ولكن ثمة ما بقي خارج التطور في المنهج التاريخي، من منظور إيجابي وليس العكس، هو حرص معظم المؤرخين على التمسك بالسند، والتماهي مع المحدّثين في دقتهم، مما أدى إلى صبغ الكتابات التاريخية، بالثقة ـ أو الكثير منها ـ التي كانت للحديث في ذلك الحين.

ولعل البلاذري (ت 279 هـ)، كان من أبرز الذين أسهموا في تطور المنهج التاريخي في القرن الثالث، إلى درجة أنه مثّل اتجاهاً خاصاً، تفرّد به أو كاد بين معاصريه، لا سيما عن الطبري الذي مثّل اتجاهاً محافظاً ـ إذا جاز التعبير ـ من خلال تطبيقه الصارم لمنهج الحديث على «تاريخه». وقد يتجلى هذا التعارض بين الاثنين، في عزوف الطبري عن الافادة من مرويات البلاذري الذي توفي قبله بنحو ثلث قرن، وذلك لخروج الأخير على الضوابط التي التزم بها الأول. ولا شك أن ما حققه البلاذري، كان في غاية الأهمية، حيث كان هذا المؤرخ النسابة قريباً من القرار السياسي في الدولة، ومُطِلاً على أمورٍ لم تكن في متناول العاديين، أو حتى المنكبين على كتبهم وتآليفهم طيلة ساعات النهار شأن الطبري، وذلك من خلال العلاقة الحميمة بين البلاذري وبين اثنين من الخلفاء هما: المتوكل والمستعين.

والواقع أن هذه التجربة، كان لها تأثيرٌ كبير في التكوين الفكري للبلاذري وما عكسه على كتاباته من واقعية وميلٍ للنقد واختزالٍ للشوائب وابتعاد عن الإسهاب غير المجدي في الرواية. على أن أهم انعكاسات هذه التجربة ما تجلى في وحدة الموضوع لدى البلاذري ومتابعته له حتى نهايته، وذلك خلافاً للتمزق الذي ساده لدى الطبري، والتشعب من سنة إلى أخرى في بعض الأحيان. وقد تكون لهذا المنهج خلفيته السياسية، حيث وحدةُ الرواية محصلةً لوحدة الموضوع، سواء في «أنساب الأشراف» أو «فتوح البلدان»، وبالتالي محصلةً لوحدة الدولة مجسّدَة بالخلافة التي لم يكن البلاذري، قريباً منها فحسب، بل متمسكاً بها كرمزٍ لهذه الوحدة، وفقاً لما يوليه من اهتمام بقضيتين هما أساسُ وحدة المجتمع العربي الاسلامي، سواء «الأنساب» على الصعيد الاجتماعي، أو الفتوح على الصعيد السياسي وما يرتبط به من التكامل الاقتصادي للدولة.

لقد عزف البلاذري إذن، عن التاريخ العام المفصّل، وركّز على القضايا الكبيرة التي تشكل مفاصل الحركة التاريخية عند العرب المسلمين. ويقتصر نتاج البلاذري في الواقع على هذين الكتابين القيّمين، برغم ما نسب له من كتب أخرى، حملت عناوين تكاد تكون تكراراً لهما، مثل كتاب البلدان الكبير والبلدان الصغير وأمور البلدان وكتاب الأخبار والأنساب وكتاب التاريخ[48]، وغيرها من عناوين متداخلة مع فتوح البلدان وأنساب الأشراف.

وقد اعتمد البلاذري في كتابه الأخير على مصادر كتابية وشفهية، من غير أن يتقيّد بالسند دائماً، حيث يستعيض عنه أحياناً بعبارة «وقالوا» التي يستخدمها في حالة الاجماع على الرواية. وكان في منهجه نقدياً إلى

حدٍّ ما، وموازناً بين المصادر التي يستخلص منها روايته المعتمدة، التي حظيت بثقة المؤرخين، باستثناء ما أثارته بعض المسائل لدى المحدثين[49] ممن كان لهم منهجهم الصارم، الأكثر انسجاماً مع ذلك الذي اتخذه الطبري.

أما الجديد في منهج البلاذري فهو أنه استقى بعض مادته من أهل الاختصاص في ذلك الزمن، حيث اعتمد في أخبار الشورى والحرّة وابن الزبير على مؤرخين من المدينة مثل الزُهري والواقدي، فيما أخذ أخبار المروانيين من عوانة الكلبي، والأنساب عن الزبير بن بكار وهشام بن محمد الكلبي، وأخبار العراق عن المدائني وأبي مخنف الكوفي، وغيرهم من المؤرخين الذين ترددت أسماؤهم على صفحات «أنسابه». وقد غلب على مادته، بالاضافة إلى ذلك، التنظيم والاختصار، واتسمت بالموضوعية التي جنبته الوقوع في الصراعات السياسية، وبالتالي جنّبته التصنيف، الذي قلّما نجا منه مؤرخ، إتهم بأنه مع هذا الفريق أو ذاك، بسبب رواية أوردها عمداً أو عن غير قصد، في وقت لم يكن فيه التجرد مقبولاً، أو متاحةً في ظله الحرية التامة للرأي. وإذا كان البلاذري، قد ناله بقدر ما، وربما رغماً عنه، هذا التصنيف، إلّا أن موضوعيته بشكل عام لم تكن موضع نقاش، حيث عزّزها ارتباطه الوثيقُ بالدولة العباسية، من غير أن يترك ذلك تأثيراً ما في كتابه.

أما كتابه القيم الآخر (فتوح البلدان)، فهو سجل موثق ودقيق لتلك الحركة العظيمة التي حققها العرب تحت لواء الاسلام. وقد ضمَّ في دفتيه أخبار الفتوح بشموليةٍ واستيعاب لافتين، باستثناء بعض الثغرات، مثل اسقاط حملة مؤتة أو الايجاز في فتوح الأندلس، ربما بسبب قلة المعطيات عن هذا الاقليم النائي، خلافاً لفتوح المشرق التي جاءت مادتها مكثفةً ومتنوعة ما بين الحروب والبلدان والسكان وعهود الصلح ومسائل الخراج والادارة والنقود وغير ذلك مما حفل به هذا الكتاب من مسائل هامة، جعلته من أوثق المصادر عن تلك اللمرحلة.

ولعل فرادة البلاذري، كانت في أن الحدث عنده لم يكن معزولاً عن ظروفه ومحيطه وزمانه، مهتّماً من هذا المنطلق بأوضاع البلدان المفتوحة وتكوينها الاجتماعي، وغير ذلك من عوامل مساعدة أسهمت بصورة مباشرة أو غير مباشرة في حركة الفتوح. كما تتجلى هذه الفرادة في معالجته لمسائل اتخذت محلاً هامشياً في المصادر الأخرى، مثل قضية الجراجمة، وذلك إلى درجة ربما استطاع معها إزالة الالتباس التاريخي، الناجم عن الخلط بين هؤلاء وبين المردة. فقد حدّد البلاذري الموقع الجغرافي للجراجمة فضلاً عن المذهب الديني (اليعقوبي) والعلاقة بالدولة البيزنطية، حيث كانوا «يستقيمون للولاة مرةً ويعرجون اخرى فيكاتبون الروم ويمالئونهم»[50] حسب تعبيره، ولكن دون أن يصل خطرهم إلى حد القيام بعمليات عسكرية ضد الدولة الأموية. فقد أُنيطت هذه المهمة بمجموعة اخرى مختلفة المذهب (الملكاني)[51] استخدمها البيزنطيون لإثارة المتاعب ضد الأمويين، وهي «المردة» الذين وصفهم البلاذري بأنهم «خيل الروم»[52]، حيث تترادف هذه العبارة مع الكتيبة أو الفرسان في اللغة العربية[53]. وكان البلاذري أول من تنبَّه لهذه المسألة وفصل بين المجموعتين (الجراجمة والمردة)، من خلال ما رواه عن «مشايخ أهل انطاكية»، بأن عبد الملك بعد «شخوصه» إلى العراق لمحاربة مصعب بن الزبير، خرجت خيل الروم إلى جبل اللكام وعليها قائد من قوادهم، ثم صارت إلى لبنان وقد ضوت إليها جماعة من الجراجمة وأنباط وعبيد أبّاق من عبيد المسلمين»[54]. ثم تابع الرواية عن مصالحة عبد الملك لهم، على ألف دينار في كل جمعة، لقاء سحب البيزنطيين لجماعاتهم، لا سيما الفرقة العسكرية (المردة)، «وتفرق الجراجمة بقرى حمص ودمشق»[55].

وهكذا فان «فتوح» البلاذري، لا يتطرق فقط إلى المسائل العسكرية وتعبئة الجيوش وتنظيمها وقياداتها وانتصاراتها فقط، ولكنه يتوغل في أمور خارجة على السياق وغير ملتزمة بعنوان الكتاب. وإذا كان البلاذري قد جنح قصداً عن محور الموضوع، فليس في ذلك ما يشين كتابه الذي سبق عصره، سواء في المنهج وما تخلله من تبسيط لقضايا معقدة ومتابعتها بطريقة علمية، أو في إثارة مسائل هامة لم تكن معزولةً عن سياق الأحداث. وإذا كان هذا الكتاب يحمل في الأصل، عنوان الكتاب المفقود أي «أمور البلدان»، وليس فتوحها»؛ فإنَّ البلاذري حقق من هذا المنطلق، خطوةً متكاملة على صعيد تطور المنهج التاريخي في القرن الثالث.

وثمة مؤرخٌ من رموز هذه المرحلة، هو أبو حنيفة الدينوري (ت 282 هـ) الذي شابهت بعض ظروفه، ما كان لدى البلاذري، لا سيما الثقافة الواسعة التي حازها كلاهما، وقربهما من البلاط العباسي، حيث كان الدينوري من خواص «الموفق» أخي الخليفة المعتمد. وقد نُسبت لهذا المؤرخ عدة كتب في التفسير واللغة والأدب والجغرافية والنبات، فضلاً عن التاريخ[56]، دون أن يبقى منها سوى كتابه المعروف «الأخبار الطوال»، حيث يعتقد أنه مجرد خلاصة لكتاب مفصَّل يحمل هذا الاسم، ربما فُقد مع آثاره العديدة المنسوبة له، وهو عبارة عن «أخبار» تكاد في منهجها تشبه «تاريخ» اليعقوبي، حيث اعتمد كلاهما التسلسل الزمني للأحداث المختارة وهي في الغالب من الأحداث الكبيرة، مع الفارق انها أكثرُ دقة لدى الأخير الذي كان بدوره أكثر ملامسةً لخلفية الحدث الاجتماعية أو الاقتصادية في بعض الأحيان (مسألة الصوافي كعامل من عوامل الثورة في المدينة على سبيل المثال)[57]، بينما كان التاريخ السياسي طاغياً على أخبار الدينوري بصورة عامة.

وإذا توقفنا عند المصادر، فإن اليعقوبي يتفوق على صاحبه، ليس في انتقائها فحسب، بل في استخدامها أيضاً، مما يجعله على درجةٍ من الوعي التاريخي واستيعاب للمنهج العلمي لم يصل اليها الدينوري، الذي غُلب على كتابه السرد، ولكن مع مسحة من التشويق، لما حفل به من قصص ورسائل وأشعار، مؤدياً ذلك إلى إضعاف الروح النقدية فيه، وإلى جعل «أخباره»، على أهميتها، أقلَّ قيمةً من «تواريخ» معاصريه في النصف الثاني من القرن.

ويمثِّل اليعقوبي (ت 284 هـ) مرحلةً راقيةً في تطور المنهج التاريخي، حيث كان تحدّره من أسرةٍ تحترف الكتابة الديوانية[58]، قد أكسبه الثقافة إلى جانب الخبرة فضلاً عن الاتصال بالسلطة، وما يؤدي إليه ذلك من استيعاب لمسائل قد لا تُتاح لمن كان مختلفاً فقط إلى كتبه وطلابه. كما يضاف إلى عناصر الفكر التاريخي عند اليعقوبي، عنصر آخر هام، هو كثرة الترحال طلباً للعلم والمعرفة، مما يَسَّر له تأليف كتابه الثمين في الجغرافية (البلدان) أو في الجغرافية التاريخية الذي تضمَّن معلوماتٍ قيمةً عن الأمصار والمدن والطرق والقبائل والاقتصاد، انعكست بوضوح على كتابه الآخر في التاريخ.

وقد اعتمد اليعقوبي التسلسل الزمني للأحداث في الاسلام، متتبعاً أخبار الخلفاء وما جرى في عهودهم من حوادث بارزة، ولكن هذه الطريقة أوقعته حيناً في التصنيف الذي نجا منه البلاذري، أو على الأقل كانت «تهمة» التشيع عند الأخير أقلَّ جديةً منها لدى اليعقوبي. والواقع أنَّ هذه المسألة تحتاج إلى نقاش حيث التهمة تُلقى جُزافاً في بعض الأحيان، دونما تحقيق أو تدقيق في نصوص المؤرخ التي قد لا تعبر بالضرورة عن آرائه الخاصة، من غير أن يكون مضطراً للافصاح عنها في زمن لا تتوافر فيه كثيراً حرية الكلمة والفكر. فإذا كان علينا تصنيف اليعقوبي سياسياً في هذا الاتجاه، فقد يكون من الجائز أيضاً تصنيفه من هذا المنطلق اعتزالياً لما أبداه من

إعجاب ببعض نواحي فكر المعتزلة الذي قرنه بالتوحيد[59].

وقد عكست مصادر الكتاب (تاريخ اليعقوبي) براعة المنهج التاريخي عند اليعقوبي، حسب تعبير المؤرخ شاكر مصطفى[60]، حيث يتجلى ذلك في مصادره القديمة، سواء تمثلت بالكتاب المقدس والأخبار اليونانية والأساطير الفارسية، أو بالمصادر المكتوبة والمروية والمسموعة التي اعتمد عليها في مادته عن الإسلام[61]. ولم تبارحه النظرة النقدية إلى بعض المصادر التي اضطُر إلى استخدامها في التاريخ القديم، لافتاً إلى عناصر الضعف والشك فيها... ويأتي تجاهل السند في مروياته، منسجماً مع طبيعة الكتاب الذي يغلب عليه الإيجازُ من ناحية، ومتلائماً مع انتشار التدوين التاريخي وعدم الضرورة معه إلى التقيّد بالأسانيد التي باتت معروفة ومستقرة من ناحية ثانية. ومن هذا المنظور يعتبر اليعقوبي، أحد أقطاب الفكر التاريخي عند العرب المسلمين، حيث كان لاقدامه على التحرر من السند، دون أن يكون موضع شك في أخباره، وما تمتع به من نظرة نقدية انسحبت على صفحات الكتاب، فضلاً عن البراعة في تبويب الأحداث وتنظيمها، كل ذلك جعله مؤثراً في المنهج التاريخي الذي حقق نقلة كبيرة في تكوينه، مستقلاً بصورة تكاد تكون تامة عن منهج الحديث.

ونأتي أخيراً إلى الطبري (ت 310 هـ) الذي يحتل موقعاً بارزاً بين الكبار من مؤرخي النصف الثاني من القرن، حيث كتابُه المطول يبزّ الكتب الأخرى، شهرة وترداداً لاسمه على ألسنة المهتمين بالدراسات التاريخية والأدبية، فضلاً عن موقعه كفقيه كبير له ثقافته الواسعة في العلوم القرآنية، من خلال كتابه المعروف «جامع البيان في تفسير القرآن» وكتابه الآخر «تهذيب الآثار»، وكتابه الثالث «إختلاف الفقهاء». وقد حدا ذلك بالطبري إلى اتخاذ دور يتجاوز التفسير أو التدريس أو التصنيف، طامحاً إلى أن يكون له مذهبه الفقهي الخاص (الطبرية)، إلى جانب المذاهب الكبرى المنتشرة في عهده، ومنطلقاً بالتالي إلى التأريخ للقيام بتجربة مماثلة، لقيت من النجاح ما أعجز تجربته السابقة التي اقتصرت على تلاميذه وانتهت بوفاته. لقد وُصف الطبري، بأنه كان دؤوباً قوي الاحتمال، شديد الصبر، منكباً على القراءة والكتابة طوال حياته، تساعده على اكتساب العلم ذاكرة حادة في حفظ الروايات التاريخية بشكل خاص[62]. ولم يخرج عن مألوف نظامه الصارم، خلال رحلاته القليلة، طلباً للعلم وتزوداً بالمعرفة، مكرساً نفسه لهذا الهدف، ما بقي عاملاً وقادراً على العطاء. وقد صرفه ذلك عن الانشغال في غير الأمور العلمية، مما أتاح له متسعاً من الوقت لم يتح لأقرانه المؤرخين. فضلاً عن ذلك، فان ابتعاده عن السلطة، وتكسّبه من غير طريقها، قد وفّرا له قدراً من الحرية وأبعداه عن الارتهان أو المهالأة لها، منعكساً ذلك على موضوعيته التي تلمّسها ما استطاع، من خلال الاعتماد على أكثر من رواية عن المعلومة الواحدة.

ومن هنا جاء «تاريخه» سجلاً مفصّلاً ودقيقاً لأخبار القرون الثلاثة الأولى[63]، بحيث تصعب دراسة هذه الفترة بمعزل عن هذا الكتاب القيم، الذي ما انفكت أخباره حائزة على الثقة خلال تلك القرون الطويلة. ولشدة علاقة الطبري بأعماله فقد غلب اسمُه على كتابيه، سواء «التفسير» الذي يعرف حتى الآن بتفسير الطبري، أو «التاريخ» الذي قلما ذكر باسمه الأصلي (تاريخ الرسل والملوك)، وانما باسم صاحبه أي تاريخ الطبري.

ويكاد هذا المؤرخ يلتقي في جانب من المنهج مع الغالبية من أقرانه، من حيث التعرض لبدء الكون وقصص الأنبياء وأخبار الدول القديمة، فضلاً عن تاريخ العرب وأنسابهم وأخبارهم في اليمن والشام والعراق والحجاز، وأخبار القبائل و«أيامها» وغير ذلك مما يمكن اعتباره مدخلاً عاماً للكتاب، لم يشأ الطبري

التغاضي عنه، إيماناً منه بالتواصل بين المجتمعات والتداخل بين حضاراتها التي لا تولد من فراغ أو معزولة احداها عن الأخرى. وقد استقى هذه المادة المكثفة من مصادر رصينة، مراعياً في ذلك الاختصاص، حيث اعتمد على روايات شفهية عن تاريخ العرب القديم، أو كتابات مترجمة عن تواريخ الفرس والروم، أو التوراة عن تاريخ اليهود[64] إلى آخر ذلك من معلومات حاول الحصول عليها من مصادرها المباشرة أو القريبة.

وإذا انتقلنا إلى الإسلام، يختط الطبري نهجه الذي عرف به، متقصياً بصبره المعهود الأخبار من سنة إلى أخرى، دون أن يكون هو مبدع هذه الطريقة التي سبقه إليها الهيثم بن عدي بصورة ما، واليعقوبي، ولكنّ استخدامها على ذلك النحو من الدقة والشمولية في تاريخه، جعلها تقترن منهجياً به. وقد اتسمت مصادره عن الفترة، بالتنوع ومراعاة الاختصاص، حيث رجع إلى مشاهير الأخباريين والمؤرخين في العهود السابقة، من أمثال وهب بن منبه وأبان بن عثمان وعروة بن الزبير وشرحبيل بن سعد وموسى بن عقبة وابن شهاب الزهري وابن إسحق وهشام الكلبي والهيثم بن عدي والواقدي وكثيرين غيرهم.

أما منهجه في الكتابة، فقد كان أساسه الاعتماد على السند، الذي بقي ملتزماً به في جميع رواياته، باستثناء الأجزاء الثلاثة الأخيرة من كتابه، حيث تراجعت الروايات المسندة بشكل ملحوظ. ولعل هذا الحرص الشديد على السند، شكّل إحدى فرادات الكتاب، الذي يتيح للباحث من هذا المنطلق، مجال التوغل في الرواية والوصول إلى منابعها الأولى، وهو ما لا يتيسر في مصدر آخر في التاريخ الإسلامي. ومن ناحيةٍ أخرى، فان الموضوعية المفرطة ـ إذا جاز التعبير ـ هي ما يتّسم بها هذا الكتاب، ولكنها قد تتحول إلى ما يمكن وصفه بالموضوعية السلبية، أو ما يعتبره الطبري حياداً إزاء الرواية[65]، التي يلقي وزرها على الرواة فقط، مكتفياً من دوره بأن يكون مجرد ناقل للخبر ليس أكثر، مما يجعله، من هذا المنظور، إخبارياً أكثر منه مؤرخاً يتحمّلُ مسؤولية الرواية ويعمل على تحقيقها أو تقريبها من الحقيقة.

ولعل هذه السلبية، تشكل عنصر الضعف الرئيسي في منهج الطبري، الذي خلا من النقد، تاركاً أمره للقارىء، ومعه مهمة المقارنة بين عدة روايات في الكتاب، ومن ثم مقارنتها مع الروايات في المصادر الأخرى. وقد يكون ابتعادُ الطبري عن الحياة العامة، وعدمُ الخوض في تجارب كتلك التي اتيحت للبلاذري، أو الدينوري، سبباً في التأثير على واقعية هذا المؤرخ وتسرب الخيال أحياناً إلى بعض مروياته، وهو ما لفت إليه مؤرّخاً واقعياً مثل ابن الأثير، كان من أبرز المتأثرين به في تاريخه المعروف[66]. ويبدو أن ضعف التجربة الاجتماعية عند الطبري، وانغلاقه على علومه والتدوين، يبرزان أيضاً في ضعف الجانب الاجتماعي في «تاريخه»، الذي طغت عليه الأحداث السياسية، أو بمعنى آخر، كان تاريخه تاريخ السلطة بخلفائها وأمرائها وقادتها، وجاء خالياً من أية مسحة اجتماعية أو اقتصادية لافتة. ولا شك أن الرؤية الدينية عند الطبري، كانت منطلقة إلى تفسير التاريخ، بما يتوافق والمنطق الفقهي الذي ساد في ذلك الزمن، وكان مراعياً في الغالب لمنطق السلطة، ومسوِّغاً لها شرعيَّتها المستمرة خارج الشبهة والنقد.

وتبقى الطريقة الحولية التي تعتبر إحدى ركائز المنهج التاريخي عند الطبري، والتي حفظ من خلالها موروث القرون الثلاثة الأولى من الاسلام. فقد استساغها بعده بعض المؤرخين الكبار، من أمثال مسكويه (تجارب الأمم) وابن الأثير (الكامل في التاريخ) وابن كثير (البداية والنهاية)، ووجدوها أكثر تلبيةً لأغراضهم في استيعاب التاريخ الإسلامي بشكلٍ عام. ولكنَّ ما يعيبُ هذه الطريقة، هو تمزّق

الحادثة بين سنة وأخرى، وضعفُ عنصر الوحدة والانسجام الذي قد يؤدي إلى إنهاكها بسبب التوقف عنها والعودة إليها بعد انقطاع، وبالتالي إلى فقدانها الكثير من الدينامية وإعاقة استيعابها على النحو المطلوب. وقد تفادى معاصرو الطبري هذه الطريقة، لا سيما البلاذري الذي حرص على وحدة الموضوع، كما حرص على انتقائه خالياً من الشوائب والإسهاب والاستطراد.

على أن تاريخ الطبري، برغم ما يصيبه من النقد، يمثل أحد أعمدة التاريخ الاسلامي، وأحد أبرز مصادره الرصينة، كما يمثل من دون شك الذاكرة الحادة لهذا التاريخ، بما اختزنه من تفاصيل واسعة وموثّقة، ما كان الوقوف عليها يسيراً لولا هذا الكتاب.

وهكذا فإنَّ التأريخ كان مواكباً للأحداث الكبيرة في الإسلام، على الرغم من تلكؤ المؤرخين في تتبع هذه الأحداث بصورة مباشرة، وتفسيرها في معزلٍ عن الشخصية التي ظلت محور الكتابة التاريخية فترة طويلة من الزمن. وكان ارتباطُ التاريخ الإسلامي بالشخصية، بدءاً من النبي ومروراً بالخلفاء، سبباً في اتخاذه تلك الصفة السياسية اللافتة، حيث كان المؤرخ، كما الشاعر، مشدود الأنظار إلى السلطة، ولكن لكل منهما أسلوبه وهدفه، وبالتالي موقعه منها. فالمؤرخ ربما شارك في القرار السياسي، إذا ما توقفنا عند بعض الذين تقرَّبوا من الخلفاء أو الذين قرّبهم هؤلاء إليهم، واتخذ وظائف استشارية من أمثال الزهري في العهد المرواني والزبير بن بكار والبلاذري في العهد العباسي، بينما الشاعر كان همُّه استرضاء الخليفة أو الأمير، والاكتفاء بما يُبذلُ له من عطاءٍ وهبات.

ومن هذا المنظور، فإنَّ المؤرخين الذين كانوا نُخبة العلماء والمثقفين في المجتمع، لم يواجهوا صعوبةً في التأليف التاريخي، الذي جاء مكملاً لاهتمامهم بالحديث، وما رافقه من تتبعٍ للسيرة النبوية، أولى المجالات التأريخية في الإسلام. ولكن إشكالية النظرة الدينية إلى السلطة و«الإحاطة» الإلهية للخلفاء، فضلاً عن الشرعية «المقدسة» المسلم بها، مما جعل السلطة فوق النقد، دون أن تتخلى عن هواجسها نحو خصومها المعاصرين والبائدين، كان يربك المؤرخ ويقيّد حركته، حتى لا يكون عُرضةً للملاحقة، أو التصنيف السياسي والمذهبي، وربما عُرضةً للتشكيك بإيمانه وكل ما يجعله في دائرة التهمة أو الخطر. ولذلك فان أبرز التحديات التي واجهت المؤرخ في القرن الثالث وأدَّت به إلى أن يأخذ شيئاً من دور الشاعر، هي أن تحرّي الحقيقة التاريخية لم يكن أمراً ميسوراً في كل الأحوال، وقد دفع ذلك المؤرخ أحياناً إلى الاستغراق في شؤونٍ لا تثير انتباه السلطة، إن لم تكن تباركُها وتشجّع عليها. وليس ثمة شك في أن هذا المناخ الاجتماعي غير الرحب، قد انعكس بصورة مباشرة على المنهج التاريخي، الذي بقي على تماهيه، إلّا في حالاتٍ قليلة، مع منهج الحديث، برغم الانفصال الذي تحقق بين العِلْمين في القرن الثاني الهجري. فقد تغلَّب منطق التسويغ لدى معظم الفقهاء على منطق التطور، وما يتبعه من نقد وتساؤل وتفسير، وغير ذلك من عناصر ظلت غائبةً عنْ الكتابات التاريخية فترةً طويلة من الزمن.

ولعل نقطة الاختلال البارزة في تكوين علم التاريخ عند العرب المسلمين، تمثلت في تفوق الوعي على المنهج الذي انعكست عليه بعض سلبيات النظام السياسي، لا سيما التسليم بالأمر الواقع الذي جعل من المؤرخ عالماً غير مفكر، وغير مطبوع على التحليل والنقد. ولكنه، في الوقت نفسه، قام بدور كبير في حفظ التراث العربي الاسلامي، وحرص ما أمكن على الموضوعية والتدقيق بصبر شديد في أخباره. ومن ناحية أخرى، فليس ثمة شك في أن تدوين القرآن الكريم، قد سهَّل مهمة المؤرخ، وفتح

له آفاقاً واسعة انطلق عبرها إلى مصادر كتابية (الكتب المقدسة والترجمات عن اليونانية والفارسية) لتدوين التاريخ القديم. كما أن اعتماده الذي كان أساسياً على الرواية الشفهية في استقاء أخباره عن الاسلام في القرنين الأول والثاني، لم يعد كذلك في القرن الثالث، بعد انتشار حركة التدوين وظهور المصنفات التاريخية القيمة. ومما هو جدير بالانتباه في تلك الفترة، ذلك التحول من التركيز على الشخصية (سيرة النبي والخلفاء) الى الحدث، وان بصورة غير كاملة، حيث بقي الأخير أسير الشخصية التي صنعته أو أسهمت فيه بصورة أساسية. وفي ضوء هذا التحول فان الذاكرة، خلافاً لما هو شائع، لم يكن لها الحيّز البارز في الكتابة التاريخية العربية، بعد تراكم المادة وتنوع الموضوعات، وما يقتضيه ذلك من تعدّد المصادر، كما أن الشعر، على أهميته السياسية والاعلامية، لم يشكل مصدراً لدى المؤرخين، الذين اختلفوا في تكوينهم الاجتماعي والثقافي عن الشعراء، حيث كانت مواكبة هؤلاء للأحداث الكبيرة ضعيفة وهامشية.

ولعله بات واضحاً، أن أكثر ما أعاق تطور المنهج التاريخي، هو ارتباط التدوين منذ بداياته بالسلطة، مما أوجد «صراعاً» بين اتجاهين في القرن الثاني، دون أن يكونا بالضرورة في الموالاة والمعارضة، ولكنه كان صراعاً فكرياً بين الرأي (العراق) والمحافظة (الحجاز) التي تراجعت أمام الأول، الذي حقق تقدماً في المنهج، لم يكن الاتجاه الثاني قادراً على تحقيقه من خلال معطياته المحدودة وظروفه المختلفة. ولذلك فإن المدرسة العراقية التي تحول مقرها إلى بغداد حيث النهضة العلمية والتنوع الثقافي والاطلاع على فكر اليونان والفرس، قد شهدت نضوجاً في الوعي التاريخي عند العرب المسلمين، أتاح الخروج من الدائرة الاخبارية إلى الدائرة التأريخية، على يد ثلاثة من المؤرخين الكبار هم: البلاذري، واليعقوبي، والطبري.

وكان الأول في الواقع، أكثرهم وعياً واستيعاباً لشروط الكتابة التاريخية، واندماجاً في المنهج النقدي[67]، الذي حقق فيه خطوات هامة. فقد كانت وحدةُ الحادثة، أبرز عناصر المنهج عنده، منسجماً ذلك مع وحدة الموضوع العام للكتاب، سواء كان «الأنساب» أم «الفتوح». كما تحرر البلاذري من طريقة «العنعنة» التي لم تعد مسوِّغةً بعد ظهور التآليف التاريخية واستقرار المعلومات الى حد كبير، بعد خروجها من الذاكرة إلى التدوين. ومن هنا فهو يكتفي باسناد الخبر إلى صاحبه (المدائني، عُوانة، أبو مخنف الخ...)، أو إلى اصحابه (وقالوا... حدثني من أثق بهم من الكتّاب الخ...) مؤكداً استقلالية المنهج التاريخي وانفصاله عن الحديث، بالاضافة الى ذلك، فقد أولى البلاذري اهتماماً بالعنصر الجغرافي، أو ما يسمى بالجغرافية التاريخية، التي كان من أركانها إلى جانبه اليعقوبي من معاصريه والمسعودي من القرن التالي (الرابع). وفي مقدمة ما يعنيه ذلك، أن المعلومة التاريخية لم تعد أسيرة الرواية الواحدة، ولكنها اعتمدت على عدة عناصر تاريخية وجغرافية واقتصادية واجتماعية. كما يضاف الى عناصر المنهج التاريخي عند البلاذري انفعال المؤرخ مع المجتمع، دون التخلي عن الموضوعية.

وهكذا فإن مدرسة البلاذري، كانت رائدةً في وضع الأسس العلمية للمنهج التاريخي، وذلك في مواجهة مدرسة الطبري التي جاء تركيزها على الخبر، بينما ركّزت الأولى على ا لحادثة. وكان السندُ عصب المدرسة الثانية وأبرز ميزاتها إلى جانب الطريقة الحولية، التي استمرت بين تلاميذ الطبري والمتأثرين به، بينما تلاشى الأول مع تباعد الزمن وطول المسافة. كما ان الالتزام الصارم بالسند، والاستسلام المطلق

للرواية أضعفا الاحساس النقدي عند الطبري، متمثلاً ذلك في ايراده أحياناً معلومات لا يستسيغها العقل. فقد ظل لهذه المدرسة إطارها الديني، دون أن تحيد عنه إلا قليلاً، النظرة السياسية للمؤرخ، الذي كان مجرد مراقب للحركة التاريخية، قليل التفاعل مع قضايا الأمة، على نحو دفع تلاميذ المدرسة الطبرية إلى كسر هذا الاطار فيما بعد، والانخراط بصورة أكثر فاعلية وموضوعية في الدور السياسي، حيث كان من أبرزهم مسكويه في القرن الرابع وابن الأثير في القرنين السادس والسابع.

الحواشي

(1) قارن بالجامع الصغير للسيوطي، ج 1، ص 331.
(2) مارغليوت، دراسات عن المؤرخين العرب، ص 53.
(3) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص 261.
(4) المكان نفسه.
(5) المكان نفسه.
(6) دراسات، ص 57.
(7) الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ج 7، ص 99.
(8) ابراهيم بيضون، اتجاهات المعارضة في الكوفة، دراسة في التكوين الاجتماعي والسياسي ص 153 وما بعدها.
(9) الطبري، ج 4، ص 162 - 163.
(10) ابن طباطبا، الفخري في الآداب السلطانية، ص 107.
(11) ابن شهاب الزهري، المغازي النبوية، ص 25. والفهرست لابن النديم ص 102.
(12) الزهري، المغازي، ص 25.
(13) عاش عبيد حتى أيام عبد الملك، الفهرست، ص 132.
(14) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج 2، ص 371.
(15) الدوري، بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب، ص 23.
(16) المغازي، ص 27.
(17) المكان نفسه.
(18) المكان نفسه.
(19) هوروفيتز، المغازي الأولى ومؤلفوها، ص 116.
شاكر مصطفى، التاريخ العربي والمؤرخون، ج 1، ص 94.
سهيل زكار، علم التاريخ عند العرب، ص 36 - 37.
(20) سهيل زكار، التاريخ عند العرب، ص 38.
(21) هوروفيتز، المغازي الأولى ومؤلفوها، ص 37.
(22) الدوري، بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب، ص 27. زكار، علم التاريخ، ص 35.
(23) حققها سهيل زكار في كتاب يحمل عنوان: كتاب السير والمغازي، دار الفكر، بيروت، 1979. كما أصدرها محمد حميد الله بالهند عام 1979 أيضاً.
(24) الدوري، بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب، ص 35.

(25) كتب أبو مخنف عن الردة والفتوح وأخبار الشورى وصفين فضلاً عن أخبار العراق حتى سقوط الدولة الأموية. المكان نفسه.
(26) مارغليوت، دراسات، ص 91.
(27) الدوري، بحث في نشأة علم التاريخ، ص 37.
(28) المرجع نفسه، ص 39.
(29) مارغليوت، دراسات.
(30) الدوري، ص 39.
(31) محمد بن السائب الكلبي؛ وقد توفي سنة 146هـ.
(32) توفي سنة 146 هـ.
(33) شاكر مصطفى، التاريخ العربي والمؤرخون، ج 1، ص 160.
(34) الفهرست، ص 144.
(35) مصطفى، التاريخ العربي والمؤرخون ج 1، ص 163.
(36) الطبري، ج 5، ص 96، 132، 143...
(37) عبد العزيز الدوري، بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب ص 55.
(38) شاكر مصطفى، التاريخ العربي والمؤرخون ج 1 ص 234.
(39) ابن النديم، الفهرست ص 160 - 161 ـ الأخبار الموفقيات ص 10، تحقيق سامي العاني ـ بغداد.
(40) شاكر مصطفى، التاريخ العربي والمؤرخون، ج 1، ص 239.
(41) الامامة والسياسة ج 1 ص 152 - 188. المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة (د.ت).
(42) مارغليوت، دراسات، ص 134 - 135.
(43) المرجع نفسه، ص 134.
(44) التاريخ العربي والمؤرخون ج 1 ص 241 - 242.
(45) فتوح البلدان ص 163.
(46) المصدر نفسه، ص 167.
(47) المصدر نفسه ص 166.
(48) ابن النديم، الفهرست ص 164، المسعودي، ج 1 ص 22.
(49) مصطفى، التاريخ العربي والمؤرخون ج 1 ص 245.
(50) فتوح البلدان، ص 164.
(51) مذهب الدولة البيزنطية.
(52) فتوح البلدان، ص 164.
(53) جاء على لسان العرب «أن الخيل هي الفرسان، وفي التنزيل العزيز: وأجلبْ عليهم بخيلك ورجلك، أي بفرسانك ورجالتك» ج 11 ص 231. دار صادر ـ بيروت.
(54) فتوح البلدان، ص 164.
(55) المصدر نفسه، ص 165.
(56) الأخبار الطوال ـ المقدمة، تحقيق عبد المنعم عامر، مكتبة المثنى (د ـ ت).
(57) اليعقوبي، تاريخ ج 2، ص 250، دار صادر، بيروت، 1960.
(58) شاكر مصطفى، التاريخ العربي والمؤرخون، ج 1، ص 249.
(59) مارغليوت، دراسات، ص 140.
(60) التاريخ العربي والمؤرخون، ج 1، ص 251.

(61) مارغليوت، دراسات، ص 139،
مصطفى، التاريخ العربي والمؤرخون، ج 1، ص 251.
(62) المرجع نفسه، ج 1 ص 253.
(63) أنهى كتابه في سنة 302 هـ .
(64) راجع الجزءين الأول والثاني من تاريخ الطبري.
(65) الطبري، المقدمة، ص 5.
(66) الكامل في التاريخ، ج1، ص 21، دار صادر، بيروت، 1979.
(67) راجع الأنساب ج1 ص 302 على سبيل المثال.